الفهرس

توطئة 5

مقدمة عامة 9

الباب الأول

التطور العام للمسؤولية المدنية

الفصل الأول: مصادر النظام الحالي 11

القسم الأول: المرحلة السابقة لصياغة القانون المدني 11

فقرة أولى ـ التقليدان الناتج عنهما القانون الفرنسي 11

أ ـ القانون الروماني 12

ب ـ القوانين «البربرية» المعمول بها في العصر الفرنجي 17

فقرة ثانية ـ القانون الفرنسي القديم 18

القسم الثاني: المسؤولية في القانون المدني 26

الفصل الثاني: المرحلة المعاصرة 33

القسم الأول: تحولات القانون الوضعي 35

فقرة أولى ـ التبادلات الناجمة عن تطور ضمان المسؤولية المدنية 37

أولاً ـ المنشط المحمول من ضمان المسؤولية إلى تطور المسؤولية المدنية 40

Scanned by CamScanner

ثانياً ـ التحولات التي أضافها ضمان المسؤولية إلى المسؤولية المدنية 41
أ ـ أفول دور الخطأ الشخصي 41
ب ـ تواري المسؤول خلف الضامن 51
فقرة ثانية ـ التحولات المحدثة بالمشركة المباشرة لبعض المخاطر 55
أولاً ـ تقدم المشركة المباشرة لبعض المخاطر 56
ثانياً ـ انعكاس المشركة المباشرة للمخاطر على المسؤولية المدنية 78
أ ـ القانون الوضعي 79
1 ـ الرسم البياني المألوف 79
2 ـ الفرضيات التي فيها تستبعد المسؤولية 81
ب ـ تقدير نقدي 84
القسم الثاني: إعادة اتهام التوجهات الأساسية للمسؤولية المدنية 90
فقرة أولى ـ مظاهر التردد العائدة للمركز الذي يجب أن تحتله المسؤولية المدنية 92
أولاً ـ معطيات مشكلة المنافسة بين المسؤولية المدنية ووسائل المشركة المباشرة للمخاطر 92
أ ـ تعويض الأضرار 93
ب ـ توزيع عبء التعويضات 98
ج ـ الدور المعياري للمسؤولية 103
1 ـ ردع وتدارك السلوكيات غير الاجتماعية 104
2 ـ المسؤولية المدنية عامل تحوّل للقانون الموجود 108

Scanned by CamScanner

ثانياً ـ تنوع الأجوبة المقدمة لمسألة العلاقة بين المسؤولية المدنية وأساليب المشركة المباشرة للمخاطر 115
أ ـ توسع الضمان الاجتماعي على حساب المسؤولية المدنية 116
ب ـ استبدال المسؤولية المدنية بنظام ضمان مباشر 117
ج ـ توجه القانون الفرنسي 121
فقرة ثانية ـ التردد المتعلق بأساس المسؤولية المدنية 129
أولاً ـ الجدل المتعلق بمركز الخطأ كأساس للمسؤولية 129
أ ـ الهجمات الأولى ضد استيلاء «الخطأ» على المسؤولية المدنية (1880 ـ 1914) 131
1) ظهور نظرية «الخطر» 131
2) تأثير نظرية الخطر 134
ب ـ المحاولات لاستخراج أساس مناسب للتطورات الجديدة للمسؤولية المدنية (1918 ـ 1964) 137
ج ـ انطلاق المناظرات المتعلقة بدور الخطأ في المسؤولية المدنية (ابتداء من سنة 1964) 141
ثانياً ـ حماية الحقوق الشخصية، أساس جديد للمسؤولية المدنية 147
فقرة ثالثة: حساب النتيجة: مستقبل المسؤولية المدنية 152
أولاً ـ الطريقة الموافقة لإصلاح المسؤولية المدنية 157
ثانياً ـ حقل تطبيق الإصلاحات 160
ثالثاً ـ التوجه العام للإصلاحات 162
أ ـ استيعاب القانون الوضعي لمشركة المخاطر 163
1) تعويض الأضرار 163
2) العقوبة المدنية للأعمال غير المشروعة 169

Scanned by CamScanner

3) إقامة نظام للتعويض متوافق مع كتلة الأضرار الناجمة عن مخاطر متسلسلة 172

ب ـ تنظيم التعويض 174

ج ـ نحو إشراك متزايد للمسؤولية في الوقاية من الأضرار 179

الباب الثاني
مسؤولية مدنية ومسؤولية جزائية

الفصل الأول: تنوع إجابات القانون عن ظاهرة الإجرام 191

القسم الأول: التمييز بين الردع الجزائي والمسؤولية المدنية 191

فقرة أولى ـ ظهور التمييز بين الردع الجزائي والمسؤولية المدنية 191

فقرة ثانية ـ تطور العلاقات بين الردع الجزائي والمسؤولية المدنية منذ التقنيات النابليونية 196

أولاً ـ اتجاهات التقارب. ظهرت هذه تارة على صعيد الإجراء وتارة على صعيد الحق الأساسي 197

ثانياً ـ حدود التقارب 211

القسم الثاني: إنشاء ضمان تعويض لصالح ضحايا الجرائم 215

الفصل الثاني: استخدام المتضرر للمسؤولية المدنية والجزائية لفاعل الجرم ... 221

القسم الأول: الحق المعطى للمتضرر بأن يختار الطريق الجزائي 222

القسم الفرعي الأول ـ الدعوى المدنية بهدف تعويضي أساساً أو دعوى مدنية بالمعنى الحصري 230

فقرة أولى ـ إمكان قبول القاضي الجزائي للدعوى المدنية لتعويض الضرر الناجم عن الجرم 231

Scanned by CamScanner

أولاً ـ وجود جرم يعاقب عليه جزائياً يبرر إطلاق دعوى الحق العام 233
ثانياً ـ غياب كل تدبير يستبعد صراحة أو ضمناً صلاحية القضاء الجزائي 239
ثالثاً ـ ينبغي أن لا تكون دعوى المسؤولية المدنية مقدمة قبلاً أمام القضاء الجزائي 243
رابعاً ـ وجود ضرر شخصي مباشرة بسبب الجرم 247
أ ـ التفسير القضائي للزوم ضرر شخصي ناتج مباشرة عن جرم 250
1) الجرائم التي سببت أضراراً كثيرة من أنواع مختلفة 250
2) المتضررون غير المباشرون بسبب الجرم 253
3) التمثيل القانوني وكافلو المتضرر 269
4) الدعوى المدنية للأشخاص المعنويين 272
5) جرائم تشريع للمصلحة العامة 288
ب ـ تقييم نقدي لسياسة الغرفة المدنية بقبول الدعوى المدنية 295
فقرة ثانية ـ آثار الدعوى المدنية بتعويض الضرر الناجم عن الجرم 300
أولاً ـ الآثار المدنية لطلب التعويض المقدم أمام القاضي الجزائي 301
ثانياً ـ آثار طلب التعويض المقدم أمام القاضي الجزائي على استخدام الجزاء (الردع) 316
القسم الفرعي الثاني ـ دعوى الطرف المدني لهدف جزائي وانتقامي حصراً 322
فقرة أولى ـ قبول دعاوى صادرة عن متضررين محرومين من حق طلب تعويض أمام القاضي الجزائي 322
أ ـ المستفيدون من الوجه التحرري 323
ب ـ شروط قبول دعوى الطرف المدني الذي لا يطلب تعويضاً 327
فقرة ثانية ـ آثار دعوى الطرف المدني الذي لا يطلب تعويضاً 328

Scanned by CamScanner

القسم الثاني: أولوية الجنائي على المدني 333
القسم الفرعي الأول ـ المظاهر العامة لأولوية الجنائي على المدني 334
فقرة أولى ـ مبدأ التضامن أو الوحدة للتقادم (مرور الزمن) على الدعوى المدنية والدعوى العامة وتقليصه بقانون 23 كانون الأول (ديسمبر) 1980 334
فقرة ثانية ـ «الجنائي يوقف المدني» 338
فقرة ثالثة ـ قوة القضية المقضية للجنائي على المدني 347
أ ـ التقديرات المخصصة لقوة القضية المقضية المطلقة للجزائي 355
1) القرارات المخصصة لقوة القضية المقضية للجزائي على المدني 356
2) وقائع القرار الجزائي المتمتعة بقوة القضية المقضية للجنائي على المدني 357
ب ـ التماثل بين الشيء المقضى به سابقاً في الجنائي والشيء الذي يجب أن يكون في المدني 364
1) تقدير الفعل الضار 364
2) الحرية شبه الكاملة للقاضي المدني 373
3) تقدير الصلة السببية بين العمل الضار والضرر 374
القسم الفرعي الثاني ـ نتائج أولوية الجنائي على المدني الخاصة ببعض الجرائم 375
فقرة أولى ـ الجرائم غير العمدية 375
أولاً ـ تثبيت مبدأ تماثل الخطأ الجزائي لعدم الاحتراس والخطأ المدني 376
ثانياً ـ إضعاف مبدأ تماثل الخطأ الجزائي بعدم التبصر والخطأ المدني 379
أ ـ ردود الفعل الفقهية 379

Scanned by CamScanner

ب ـ التطورات القضائية والإصلاحات القانونية التي ساهمت في إضعاف مبدأ تماثل الخطأ الجزائي بعدم التبصر بالخطأ المدني .
ثالثاً ـ فصل الخطأ الجزائي غير العمدي عن الخطأ المدني 382
فقرة ثانية ـ جرائم الصحافة 389
أولاً ـ المراحل الأساسية للتطور القضائي 396
المرحلة الثانية ـ إستبعاد المادة 1382 من القانون المدني كأساس للدعوى المدنية الموجهة بالنسبة لأعمال مدانة بقانون 1881 398
المرجلة الثالثة: إبعاد المادة 1382 من الغرفة المدنية الأولى لكل إعتداء على حرية التعبير تجاه الأشخاص 404
ثانياً ـ آفاق المستقبل 408
الفصل الثالث: ضمان تعويض المتضررين من الجرائم بالتماس التضامن الوطني 411
القسم الأول: أسلوب التعويض على المتضررين من الجرائم، المنظم بالمواد 706 ـ 3 الى 706 ـ 15 من قانون الاجراءات الجزائية 421
القسم الفرعي الأول ـ مدى ضمان التعويض المنظم بالمواد 706 ـ 3 الى 706 ـ 15 من قانون الإجراءات الجزائية 423
فقرة أولى ـ الهدف الإجتماعي لقانون 6 تموز 1990 423
فقرة ثانية ـ الأضرار التي هي على عاتق الصندوق 423
أولاً ـ الأضرار التي يستطيع المتضرر أن يحصل عنها على تعويض كامل 428
أ) مصدر الضرر 428
ب) طبيعة الضرر 428
ج) جسامة الضرر 430
..... 432

Scanned by CamScanner

ثانياً ـ الأضرار التي لا تتيح سوى منح معونة من صندوق الضمان 433
فقرة ثالثة: إستخدام قانون المتضررين ضد صندوق التعويض 436
أولاً ـ الصفة المباشرة لدين صندوق التعويض 436
ثانياً ـ الطريقة التي ستُتَّبع 437
ثالثاً ـ تقدير التعويض 441
أ ـ سلطة التقدير العائدة للجنة التعويض 442
ب ـ أسباب تحديد أو إلغاء التعويض 444
القسم الفرعي الثاني ـ العلاقات بين نظام التعويض العائد للمواد 706 ـ 3 وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية والطرق الأخرى للقانون المفتوحة للمتضررين 449
فقرة أولى ـ وضع المتضررين 450
أولاً ـ منح المتضررين ضمان تعويض يضاف إلى الحقوق التي بحوزتهم قبلاً ضد المسؤول أو المسؤولين 450
ثانياً ـ الإحتياطات اللازمة لتفادي زيادة في التعويض على المتضررين . 452
فقرة ثانية ـ طرق المراجعة لصندوق التعويض ضد المسؤولين 453
القسم الثاني: التعويض على ضحايا الأعمال الإرهابية 455
أولاً ـ الأضرار على عاتق صندوق الضمان 457
ثانياً ـ إستخدام حق المتضررين ضد صندوق الضمان 458
أ) الإجراءات المتبعة 459
ب) تقدير التعويضات 461
ثالثاً ـ العلاقات بين النظام الخاص لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية والمسؤولية المدنية 462

Scanned by CamScanner

الباب الثالث

التمييز بين المسؤولية التعاقدية والمسؤولية اللاتعاقدية

الفصل الأول: مظاهر الجدل حول وجود التمييز 466

القسم الأول: الجدل بين انصار النظام الواحد للمسؤولية وانصار النظامين المتميزين 467

القسم الثاني: الجدل المتعلق بملاءمة مبدأ المسؤولية التعاقدية 473

الفصل الثاني: التنظيم العالي للتمييز بين المسؤوليتين التعاقدية وغير التعاقدية 495

القسم الأول: الفروقات الموجودة بين نظام المسؤولية التعاقدية ونظام المسؤولية غير التعاقدية 495

القسم الفرعي الأول ـ الفروقات المؤثرة على تحديد «الأفعال التي عليها الإجابة عنها» 495

فقرة أولى: الفعل الشخصي: الخطأ وعدم تنفيذ التعاقد 496

أولاً ـ المقارنة بين مفهومي الخطأ الجرمي وعدم التنفيذ التعاقدي 497

أ ـ ذاتية عدم تنفيذ العقد بالنسبة إلى الخطأ الجرمي 498

1) الموجب التعاقدي مبدئياً، ليس تعبيراً عن قاعدة سلوك أو معيار تصرف 499

2) يمكن دعم هذا البعد بالمدى الذي أعطاه فرقاء العقد للموجب 500

ب ـ التقريب بين عدم تنفيذ الموجب والخطأ الجرمي 501

1) الربط بالعقد (التحويل إلى «موجبات تعاقدية») للإلزامات التي تعبر في العلاقات بين المشاركين في التعاقد، عن معايير حقيقية للتصرف 501

Scanned by CamScanner

2) توصيف «موجبات وسائل» عامل تقريب بين عدم التنفيذ التعاقدي والخطأ الجرمي 505

ثانياً ـ المقارنة بين النظامين التعاقدي والجرمي في ما يعود لعبء إثبات عدم التنفيذ أو الخطأ 507

فقرة ثانية ـ عمل الأشياء 510

أولاً ـ المسؤولية عن تحمل الأشياء المستخدمة من المدين لتنفيذ موجبه التعاقدي الرئيسي 511

أ ـ الفقه القضائي السابق لقرار الغرفة المدنية الأولى في محكمة النقض تاريخ 17 كانون الثاني 1995 511

ب ـ توضيح مفهوم «مسؤولية تعاقدية بفعل الأشياء» بقرار الغرفة المدنية الأولى لمحكمة النقض بتاريخ 17 كانون الأول 1995 . 513

ج ـ العودة إلى موجب السلامة 514

ثانياً ـ مسؤولية فعل الأشياء المسلَّمة تنفيذاً للعقد 516

فقرة ثالثة ـ فعل الغير 518

القسم الفرعي الثاني ـ الفروقات المؤثرة على نتائج المسؤولية 523

فقرة أولى ـ تنوع الانعكاسات الممكنة لعدم تنفيذ العقد 524

فقرة ثانية ـ التعويض العيني 527

فقرة ثالثة ـ نطاق التعويض 529

أ ـ الضرر غير المتوقع 530

ب ـ الاتفاقيات المقيدة للمسؤولية 531

ج ـ تقدير ونقطة انطلاق فوائد التأخير المتوجبة في حالة عدم دفع دين بمبلغ من المال 533

د ـ الموجب على المشتركين في المسؤولية 536

Scanned by CamScanner

القسم الفرعي الثالث ـ الفروقات المؤثرة في استخدام المسؤولية 536
فقرة أولى ـ ضرورة الإنذار 536
فقرة ثانية ـ نظام دعوى المسؤولية 540
أولاً ـ تحديد القضاء المختص 540
1) الدعاوى التي لا تخضع للقانون المجموعي 543
2) الدعاوى الخاضعة للقانون المجموعي 545
ثانياً ـ التقادم المسقط لدعوى المسؤولية 551
ثالثاً ـ تحديد القانون المطبق على دعوى المسؤولية 557
أ ـ مبادئ القانون الانتقالي 557
ب ـ تنازع القوانين 558
1) حقل تطبيق النظام 564
2) قواعد تنازع القوانين المقبولة في النظام 565
أ ـ القواعد العامة 565
1 ـ القانون المطبق على المسؤولية غير التعاقدية بغياب اتفاق الإلغاء (المادة 4) 565
2 ـ إمكانية استبعاد القانون الذي تعينه القواعد العامة بنا على اتفاق استبعادي 566
ب) التنظيمات المتعلقة ـ ببعض الأضرار الخاصة 567
ج) التطبيقات الاستثنائية لقانون المحكمة 568
القسم الثاني: تحديد نطاق كل من المسؤولية التعاقدية والمسؤولية غير التعاقدية 573
القسم الفرعي الأول ـ تحديد نطاق المسؤولية التعاقدية 574
فقرة أولى ـ تفترض المسؤولية التعاقدية وجود عقد مكون سابقاً 574

Scanned by CamScanner

فقرة ثانية ـ تفترض المسؤولية التعاقدية عدم تنفيذ موجب ناشئ عن عقد أو ملتصق به 584
فقرة ثالثة ـ المسؤولية ليست تعاقدية إلا عندما يدَّعي بها أطراف العقد 593
القسم الفرعي الثاني ـ تحديد نطاق المسؤولية غير التعاقدية 617
فقرة أولى ـ عدم تنفيذ الموجبات غير التعاقدية 617
فقرة ثانية ـ الأضرار التي تظهر في العلاقات شبه التعاقدية 620
أولاً ـ مجرد تشابه مع حالة تعاقدية 620
أ ـ الوضع الحاصل بعمل مقصود لا يقدم خاصة للعقد 620
ب ـ العقد الظاهري أو الباطل 627
ج ـ العقد الذي كان هدفاً للإلغاء لعدم التنفيذ 630
ثانياً ـ استعادة استعمال أو خطأ في ممارسة حق من مصدر تعاقدي 631
ثالثاً ـ أضرار مستقلة عن تنفيذ العقد وإنما متأتية بمناسبة هذا التنفيذ ... 635
رابعاً ـ مسؤولية بعد ـ تعاقدية وسبق ـ تعاقدية 638
أ ـ المسؤولية بعد ـ تعاقدية 638
ب ـ المسؤولية سبق ـ تعاقدية 639
1) القطع الخاطئ للمفاوضات 642
أ) الحالات التي يمكن فيها لقطع أو فشل المفاوضات أن يرتب مسؤولية أحد الأطراف المشاركين 642
ب) مدى الإدانة 649
2) المسؤولية عن سوء تكوين العقد 652
أ - الحالات التي تكون المسؤولية فيها مقبولة عن سوء تكوين العقد 652
ب) نتائج المسؤولية لسوء تكوين العقد 657

Scanned by CamScanner

رابعاً ـ المسؤوليات الناتجة عن عدم تنفيذ العقد في علاقات المتعاقدين مع الغير 659
أ ـ مسؤولية الغير تجاه الدائن في الموجب غير المنفذ 661
1) نطاق المسؤولية الجرمية للغير عن عدم تنفيذ العقد 664
أ) الفئات المختلفة للغير التي يمكن تحريك مسؤوليتها نتيجة لعدم تنفيذ العقد 664
ب) العقود التي يُبرر عدم تنفيذها تحريك المسؤولية الجرمية للغير 666
2) نظام مسؤولية الغير عن المشاركة في عدم تنفيذ العقد 681
أ) شروط مسؤولية الغير 681
ب) مفاعيل مسؤولية الغير 688
ج) مسؤولية المدين بموجب غير منفذ تجاه الآخرين 690
القسم الفرعي الثالث ـ القاعدة المسماة «عدم جمع المسؤوليتين التعاقدية وغير التعاقدية» 717
فقرة أولى ـ تكريس القضاء لقاعدة «عدم ـ الجمع» 721
أ ـ الحلول المؤاتية لـ «عدم الجمع» 722
ب ـ الاستثناءات لقاعدة عدم الجمع 727
1) الدفوعات المختفية أو في طريق الزوال 728
2) الاستثناءات المعمول بها 733
فقرة ثانية ـ الاستخدام القضائي لقاعدة عدم الجمع 737
أولاً ـ المدعي يقف حصراً على صعيد المسؤولية الجرمية 738
ثانياً ـ المدعي نفسه إذا وضع على صعيد المسؤولية التعاقدية 743
الفصل الثالث: مستقبل التمييز بين المسؤوليتين التعاقدية وغير التعاقدية 747
القسم الأول: دراسة نقدية لخصوصية نظام المسؤولية التعاقدية 751

Scanned by CamScanner

فقرة أولى ـ أساس ذاتية المسؤولية التعاقدية 752

فقرة ثانية ـ دراسة الفروقات الحالية بين المسؤوليتين التعاقدية وغير التعاقدية على ضوء أساس التمييز 753

أولاً ـ تعريف «الفعل الذي يُسأل عنه» 754

ثانياً ـ آثار المسؤولية 755

ثالثاً ـ استخدام المسؤولية 758

القسم الثاني: دراسة نقدية للحدود الحالية بين المسؤولية التعاقدية والمسؤولية غير التعاقدية 760

فقرة أولى ـ اتهام صفة «حتماً» تعاقدية لدعاوى المسؤولية بين المتعاقدين عندما تكون مؤسسة على انتهاك واجب ذي هدف عام مثيل لموجب تعاقدي 761

فقرة ثانية ـ اتهام تطبيق النظام غير التعاقدي على دعاوى المسؤولية بين غير التعاقدين، عندما تكون مبنية في مخالفة موجب تعاقدي بشكل خاص 765

فقرة ثالثة ـ ضرورة توسيع سلطات القاضي في تطبيق التمييز 769

القسم الثالث: دراسة نقدية للمكان الذي يشغله التمييز بين المسؤولية التعاقدية وغير التعاقدي 772

* * *

2010/4/891

Scanned by CamScanner